

استدراج مقترحات: نطاق العمل

إعداد مخططات هيكلية لتجمعات فلسطينية في المنطقة (ج) "مخطط هيكلية إقليمي لمنطقة وسط الأغوار"

ضمن نشاطات مشروع:

"دعم الحق في التخطيط والارض في المنطقة "ج"، الضفة الغربية، فلسطين"

إدارة: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) - فلسطين

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

بالشراكة مع: وزارة الحكم المحلي



دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

بتمويل من: الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

تموز 2021

الشروط والمواصفات المرجعية - في حالة وجود أي تناقض بين النسخة العربية والنسخة الإنجليزية، تعد النسخة الإنجليزية المرجع
(Also available in English language)

جدول المحتويات:

2	1. خلفية عامة
3	2. لمحة عامة عن المنطقة المستهدفة
6	3. مجال الاتفاقية
6	4. الأهداف
6	5. منهجية العمل والخطة الزمنية
9	6. مسؤوليات وزارة الحكم المحلي
9	7. مسؤوليات الشريك المنفذ
10	8. المخرجات الرئيسية (النتائج والتقارير)
11	9. المؤهلات المطلوب توفرها لدى الشريك المنفذ
13	10. الملاحق
14	ملحق رقم (1): التقييم الفني والمالي
14	ملحق رقم (2): بدلات الأتعاب
15	الملحق رقم (3): نموذج الأنشطة والمهام لفريق الشريك المنفذ
17	الملحق رقم (4): نموذج العرض المالي

1. خلفية عامة

تشكل المنطقة المصنفة "ج" ضمن إطار اتفاقية أوسلو ما نسبته 60 بالمئة من أرض الضفة الغربية وتحتوي على قدر كبير من مقومات بناء الدولة الفلسطينية، سواء الثقافية والاقتصادية والبيئية. منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1995 لم يتمكن الفلسطينيون من استغلال الموارد المتوفرة في المنطقة المسماة "ج" بسبب سياسات التخطيط المقيدة التي تمارسها السلطات الإسرائيلية وعلى رأسها الإدارة المدنية الإسرائيلية. لا يزال ما يقرب من 300,000 فلسطيني في المنطقة "ج" يواجهون ظروف التجزئة الإقليمية والإدارية والقيود الاقتصادية. وتتفاقم تلك الظروف بسبب استمرار مصفوفة السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الجدار الفاصل، المستوطنات الإسرائيلية، الطرق الالتفافية، المناطق العسكرية ومناطق إطلاق النار، إلخ. حالياً يوجد 18,711 أمر هدم ضد مبانٍ فلسطينية في الضفة الغربية 92.3 في المئة منها تستهدف المنطقة "ج"¹، حيث يستمر هدم المساكن والبنية التحتية حتى اليوم. كما يتأثر العديد من الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق "أ" و "ب"، ممن لديهم ممتلكات أو مصدر رزق في المنطقة "ج". ودون وجود رخصة من الإدارة المدنية، تعتبر السلطات الإسرائيلية أن البناء من أي نوع في المنطقة "ج" غير قانوني ومن المقرر هدمه.

منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 وحتى الآن، استولت السلطات الإسرائيلية على مساحات واسعة من أرض الضفة الغربية وأقامت عليها مستوطنات إسرائيلية، ويمنع الفلسطينيون من استخدامها. حالياً ثلث أرض الضفة الغربية أصبحت ممتلكات حكومية، وعشرات الآلاف من الدونمات في الضفة الغربية قد أعلنت مناطق عسكرية مغلقة أو صودرت لأغراض عسكرية، ولا يسمح للفلسطينيين استخدام هذه الأرض أو إدارتها ضمن مخططات هيكلية فلسطينية. تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً صارمة على التنمية في المنطقة "ج"، حيث يُسمح ببناء مبانٍ فردية فقط على أقل من 1 بالمئة من الأراضي في المنطقة "ج".²، فيما أتاحت السلطات الإسرائيلية ما نسبته 20 بالمئة من إجمالي مساحة المنطقة "ج" لبناء المستوطنات الإسرائيلية، ليصبح عدد المستوطنين (340,000) مستوطن يقيمون على أرض الضفة الغربية في مستوطنات مخالفة للقانون الدولي. إضافة إلى ذلك، فقد عدلت السلطات الإسرائيلية قانون التخطيط الأردني المطبق فيها منذ العام 1966، لصالح نظام تخطيط مركزي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (بموجب الأمر العسكري 418 الصادر عام 1971)، والذي نص على إلغاء لجان التخطيط المحلية والمركزية القائمة مسبقاً. ولا يوجد أي تمثيل للتجمعات الفلسطينية في نظام التخطيط الحالي والذي يستأثر بعضيته ممثلون عن الجيش الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية. ويفرض نظام التخطيط الحالي قيوداً على الفلسطينيين في المنطقة "ج" من خلال وسائل مختلفة، مثل تقييد أو رفض إعطاء رخصة بناء المساكن والبنية التحتية وإصدار أوامر الهدم والإخلاء والمصادرة فيما يتعلق بالمباني التي تم تشييدها دون ترخيص. كثيراً ما أشارت تقارير منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية إلى عدم فعالية أو فشل نظام التخطيط الحالي المبني على مخططات إقليمية قديمة من فترة الانتداب البريطاني، تحرم أو تحد بشدة أو تؤخر التخطيط من جانب التجمعات الفلسطينية وتحجب رخص البناء.

مع إدراك ضرورة التعامل بحذر مع السلطات الإسرائيلية، يميل "التوجه الموحد للأمم المتحدة للتخطيط المكاني في المنطقة "ج" من الضفة الغربية" للعام 2015 وبالتوافق مع السياسة العامة لوزارة الحكم المحلي المتبناة في دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان والتي تم إنجازها في العام 2016 إلى مراعاة المزايا الكامنة التي ترافق المنهجية الجديدة في التخطيط، مع مراعاة تبني مبدأ "تجنب إحداث الضرر". لذلك، قررت الأمم المتحدة أن "التعامل" مع التخطيط المحلي ضمن نظام المعمول به من قبل السلطات الإسرائيلية يمكن أن يتفوق على تلك السلبيات إذا تم ربط ذلك بمنهجية تخطيط أكثر شمولية، بما في ذلك التخطيط الإقليمي والوطني الذي يجمع وتسترشد به مستويات التخطيط المحلية، الإقليمية والوطنية بطريقة منسجمة. لذلك، من المستحسن للأسرة الدولية ليس فقط مواصلة دعمها للمخططات الهيكلية المحلية، ولكن أيضاً أن تدعم تطوير المخططات المكانية الوطنية والإقليمية، وذلك بهدف الحصول على تغطية شاملة للمنطقة "ج". كما تجدر الإشارة إلى وجود خبرة تراكمية في إعداد 123 مخطط هيكلية محلي، صادقت الإدارة المدنية الإسرائيلية على خمسة مخططات منها، مما يعني أن باقي التجمعات أهلها مهددون بالتهجير وهدم المنازل والمنشآت. يأتي هذا الموقف الإسرائيلي بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، ومع آراء خبراء دوليين وفنيين محايدين². ضمن هذا السياق قام الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الحكم المحلي بدعم مشروع يهدف إلى إحراز الحق في التخطيط والأرض لتجمعات فلسطينية في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، من من خلال إعداد "خطط إقليمي لعدد من التجمعات الفلسطينية في المنطقة "ج". وهذا من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية الإقليمية التي تشتد الحاجة إليها خاصة بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19).

¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2020) بيانات أولية عن أوامر الهدم وحالات الهدم (غير منشور)

² في شهر نيسان 2015 زار الأرض المحتلة فريق من خبراء التخطيط الدوليين الذين قاموا بمعاينة وفحص الوضع القائم في المنطقة "ج"، وعقدوا سلسلة اجتماعات مع مختلف الأطراف، وخصصوا المخططات الهيكلية المقدمة للجانب الإسرائيلي. حيث خلصوا إلى عدة توصيات، أهمها "إن المخططات التي أعدتها مكاتب التخطيط الفلسطينية ملائمة لمعايير التخطيط التقنية، وأنه يجب التعامل مع هذه المخططات كأساس للتطوير في المنطقة "ج".

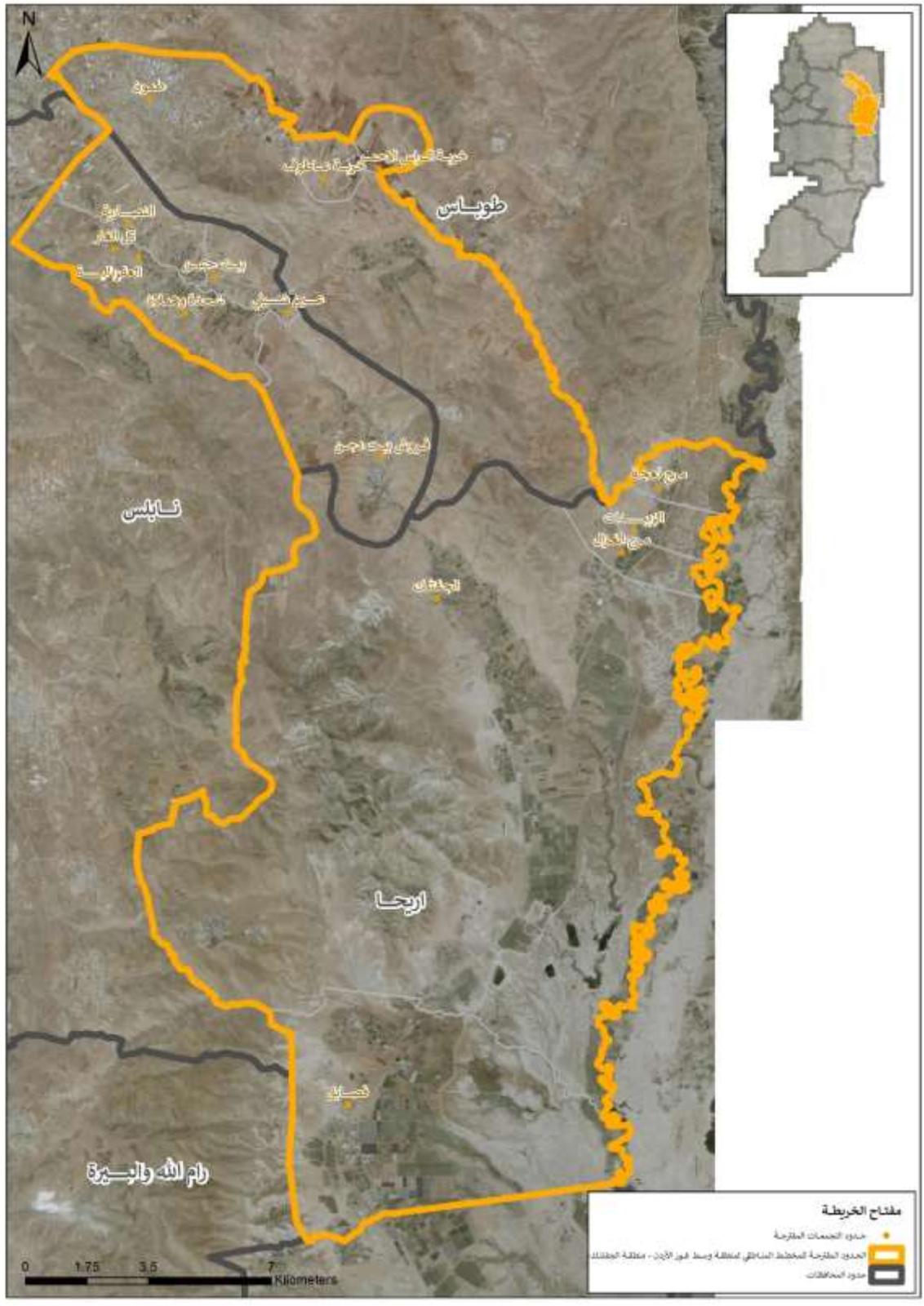
بالإضافة إلى الآثار الصحية والإنسانية لجائحة COVID-19، فقد أحدثت الأزمة صدمة سلبية للمدن والبلدات الفلسطينية من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على الوظائف وسبل العيش والفقر والأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي والاستقرار المالي وعلى المؤسسات. ليس هناك شك في أن حالة طوارئ جائحة COVID-19 تهدد التقدم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتؤدي إلى تفاقم وتعميق أوجه عدم المساواة والتمييز الموجودة مسبقاً.

2. لمحة عامة عن المنطقة المستهدفة

تبلغ المساحة الإجمالية للضفة الغربية 5,661 كم مربع، ويسكنها 3.07 مليون نسمة (49 بالمئة من النساء)، ويعيش 71 بالمئة من السكان في المناطق الحضرية، ويعيش 24 بالمئة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى 5 بالمئة من السكان يعيشون في مخيمات اللاجئين. وبالمقارنة بتلك الأرقام الإجمالية للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث يعيش 77 بالمئة، 15 بالمئة، و 8 بالمئة من الفلسطينيين في المناطق الحضرية، الريفية، ومخيمات اللاجئين على التوالي. وتشكل المناطق المبنية 5 بالمئة من مساحة الضفة الغربية.

تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث (3) مناطق جيوسياسية مختلفة وفقاً لاتفاقات أوسلو المؤقتة لعام 1995. تقع المنطقة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وتغطي 3,456,440 دونماً من الأراضي، أي حوالي 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. تخضع المنطقة "ب" للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية والسيطرة الأمنية للسلطات الإسرائيلية، وتغطي 1,035,375 دونماً من الأراضي، أو 18 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. أما المنطقة "أ" فهي تحت السيطرة الإدارية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية، وتغطي 1,004,805 من الأراضي، أو 17 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. هناك ما يقرب من 200 مستوطنة إسرائيلية غير شرعية و 220 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية. وتبلغ المساحة الإجمالية التي تحتلها المستوطنات الإسرائيلية 188,266 دونماً، أي ما يزيد عن 3 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. كما يبلغ طول جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية 767 كم، ويعزل حوالي 733,696 دونماً من الأراضي أو 13 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، حيث يتأثر أكثر من 78 تجمعاً فلسطينياً بالجدار.

يبلغ عدد السكان المستهدفين من خلال المخطط الإقليمي لمنطقة لوسط الأغوار حوالي 28,200 نسمة يسكنون في 15 تجمع سكاني بمساحة مخططات هيكلية منظمة تبلغ 6602 دونماً، كما وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة المستهدفة 364,463 دونم (خارطة رقم 1). يشمل المخطط الإقليمي لمنطقة وسط الأغوار تجمعات من محافظات طوباس، نابلس، وأريحا. وتشكل مجموعات النساء والشباب حوالي 49 بالمئة و 33 بالمئة على التوالي من إجمالي السكان المستهدفين.



خريطة رقم (1): التجمعات السكانية المستهدفة ضمن الحدود المقترحة "للمخطط الإقليمي" لمنطقة وسط الأغوار

يلخص الجدول التالي أهم المعلومات حول التجمعات المستهدفة داخل الحدود المقترحة "للمخطط الإقليمي" من حيث السكان، مساحة التخطيط في المنطقة "ج"، حالة المخطط الهيكلي.

جدول (1): التجمعات السكانية المستهدفة داخل الحدود المقترحة "للمخطط الإقليمي"

الحاجة لمخطط هيكل محلي جديد ⁴	معلومات المخطط الهيكلي في المنطقة "ج"			معلومات التجمع			التجمع ³	
	مساحة المخطط (دونم)	تقدم المخطط	رقم المخطط	عدد السكان (2021)	الهيئة المحلية	المحافظة		
لا				883	مجلس قروي	أريحا	1	مرج نعجة
لا	846.24	النقاش الفني	1406/1	1,790	مجلس قروي		2	الزبيدات
لا				259	مجلس قروي		3	مرج الغزال
لا	3,823.23	النقاش الفني	1420	3,306	مجلس قروي		4	الجفتلك
لا	841	النقاش الفني	1412/1	1,746	مجلس قروي		5	فصايل
لا				14,191	بلدية "ب"	طوباس	6	طمون
نعم				81	تتبع لخربة عاطوف		7	خربة الراس الأحمر
نعم				234	مجلس قروي		8	خربة عاطوف
لا	784.89	النقاش الفني	1420	774	مجلس قروي	نابلس	9	فروش بيت دجن
لا				2,022	مجلس قروي		10	النصارية
لا				1,005	مجلس قروي		11	العقربانية
لا					تتبع لمجلس قروي العقربانية		12	تل الغار
لا					مجلس قروي		13	شحدة وهملان
لا				1,711	مجلس قروي		14	بيت حسن
لا	306.58	النقاش الفني	1/1416	165	مجلس قروي		15	عين شبلي
	6601.94			28,167			المجموع	

³ يجب تحديد التجمعات الفلسطينية غير المذكورة في الجدول أعلاه، والتي تقع داخل الحدود المقترحة للمخطط الإقليمي، بدلالة الموقع وعدد السكان.

⁴ فقط لتجمعي خربة الراس الأحمر وخربة عاطوف، فإن إعداد مخططات هيكلية محلية جديدة هو جزء من هذا المشروع.

3. مجال الاتفاقية

يسعى الممثل إلى تحديد شركاء التنفيذ المحليين ذوي الخبرة والقدرات التقنية والموارد اللازمة لدعم إعداد "المخطط الهيكلي الإقليمي" لمنطقة وسط الأغوار. إن المجال الرئيسي لهذه المهمة يتمثل بإعداد مخطط هيكلي إقليمي لمنطقة الدراسة الموصوفة أعلاه بما يشمل الدراسات والوثائق اللازمة والتي تستند إلى الخطوط العريضة التي وردت في "دليل التخطيط الفيزيائي" و "دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان" من حيث المنهجية أو النشاطات أو المخرجات وحسب ما هو موضح في وثائق العطاء. هذا ويعد المخطط الهيكلي الإقليمي أداة تخطيطية قانونية تستند على معايير التخطيط الوطنية وبما يتماشى مع الخطط التنموية القطاعية الخاصة بالمؤسسات الحكومية الشريكة الخاصة بالمنطقة واحتياجات وأولويات التجمعات المحلية الواقعة ضمن المنطقة، الأمر الذي من شأنه تحسين ظروف التجمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" من النواحي التخطيطية لحماية وضمان حقهم في مستوى معيشي لائق وذلك ضمن المتطلبات التخطيطية المفروضة من قبل سلطات الاحتلال. وفي نفس السياق، فإن مجال الاتفاقية يسعى إلى تطوير أجندة تنموية مشتركة لمنطقة الدراسة لاستخدامها كأداة لتطوير المنطقة كجزء لا يتجزأ من أراضي الدولة الفلسطينية.

4. الأهداف

يتمثل الهدف العام "للمخطط الإقليمي" المقترح إلى العمل بشكل تشاركي مع التجمعات الفلسطينية ممثلة بالهيئات المحلية بغية إعداد مخطط هيكلي تفصيلي لإستخدامات الأراضي وأجندة تنموية للتجمعات الفلسطينية لتعزيز حيارة المسكن وقدرتها على الصمود في ظل الواقع الجيوسياسي الصعب. وتتمثل الأهداف التفصيلية فيما يلي:

- إعداد مخطط هيكلي تفصيلي لإستخدامات الأراضي على مستوى المنطقة المستهدفة ككل وعلى مستوى التجمعات السكانية المحلية الواقعة في المنطقة والعمل على تقديمه للجنة المشتركة بهدف توفير إرشادات للتطوير والتنمية في القطاع السكاني والصحي والتعليمي والبنية التحتية بما يشمل الطرق وشبكات المياه والمجاري وما إلى ذلك، بما يشمل الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي وتوفير فراغات ومنشآت عامة.
- تطوير المخطط الهيكلي التفصيلي يجب أن يتم ضمن نطاق تنموي مكاني أشمل يعمل على إعادة صياغة الهيكلية الهرمية لتقديم الخدمات الاجتماعية-الاقتصادية لتحديد أولويات التطوير الحضري وإتجاهاته وكثافته وآليات الحفاظ على نمو متوازن بين المناطق الريفية المهمشة (الواقعة في المنطقة "ج") والمناطق الحضرية (الواقعة في مناطق "أ" و"ب") وذلك حسب القدرة الإستيعابية المكانية المتوفرة.
- تحديد الأجندة التنموية المحلية للمنطقة المستهدفة ووضع خطة تنفيذ متكاملة ضمن إطار زمني محدد ومنهجية لمراقبة آليات التنفيذ ورسم إستراتيجيات لتحقيقها بما يتماشى مع المخطط الهيكلي التفصيلي المنوي إعداده، وذلك بشكل تشاركي مع المؤسسات المعنية والتجمعات والهيئات المحلية وبما يتماشى مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) والإستراتيجيات الحكومية القطاعية ذات العلاقة للاستجابة للتداعيات الاجتماعية-الاقتصادية لجائحة COVID-19.

5. منهجية العمل والخطة الزمنية

ترتكز منهجية العمل الخاصة بإعداد المخطط الهيكلي الإقليمي "على العمل بالمشاركة مع المؤسسات الحكومية الشريكة ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية وكافة الأطراف ذات العلاقة. أما الخطوات الإجرائية المتعلقة بعملية التخطيط فإنه سيتم الإسترشاد بدليل التخطيط الفيزيائي وفي نفس السياق ترتكز منهجية العمل على الإسترشاد بآلية أثر حقوق الإنسان في عملية إعداد المخطط الهيكلي الإقليمي بما يشمل مؤشرات كمية ونوعية، تتوافق مع مقابلات مفتوحة شبه منظمة، بحيث تسمح بتحليل قبلي وبعدي لتدخلات التخطيط على حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في المنطقة "ج". كما تشتمل المنهجية الكمية والنوعية على مؤشرات للعملية، خصوصاً فيما يتعلق بالمخاطر الداخلية المرتبطة بتعامل المخططين مع السكان المحليين. غير أن التقييم سيركز على القطاع السكاني واحتياجاته الأساسية، بما في ذلك الوصول لمناطق الريعي، مصادر المياه، أماكن العمل والخدمات الأساسية. كما أنه لن يقيم الأثر على حقوق الإنسان للأفراد.

تتضمن منهجية العمل على إنجاز المراحل والخطوات التالية ضمن فترة زمنية لا تتجاوز 10 أشهر، كم هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2): المراحل والأنشطة والجدول الزمني الخاص بإعداد "المخطط الإقليمي"

المدة الزمنية (بالأشهر)	الأنشطة الرئيسية والفرعية	المرحلة
0.5 شهر	<ul style="list-style-type: none"> ○ تشكيل الفرق التخطيطية وتصميم عملية التخطيط ○ إقرار هيكلية إدارة إعداد المخطط الإقليمي ○ إقرار برنامج تفصيلي وزمني لعملية إعداد المخطط الإقليمي ○ تحديد الشركاء وأصحاب العلاقة ○ تشكيل لجان مجتمعية وقطاعية وتحديد الأدوار والأنشطة ذات العلاقة ○ إقرار خطة للحشد والمناصرة المختصة بجهود عملية التخطيط ○ إطلاق المخطط الهيكلي الإقليمي مع أصحاب العلاقة والشركاء 	المرحلة التمهيدية
شهرين	<ul style="list-style-type: none"> ○ تحليل الوضع القائم ○ تشخيص الوضع القائم على المستويين الإقليمي والمحلي وتحليل القطاعات التنموية والإستراتيجية المتوفرة من خلال التواصل مع أصحاب العلاقة (الهيئات المحلية والوزارات والمؤسسات جهة الإختصاص) ○ تحليل القدرة الإستيعابية المكانية من حيث توفر الأرض (أي تحديد المناطق المفتوحة) وملائمتها الإيكولوجية للتطور المكاني (بأخذ المعايير الإيكولوجية كالحساسية المائية وطبيعة التربة بعين الإعتبار وبما يتماشى مع تعريفات مخطط الحماية التابع للمخطط الوطني المكاني) ○ مراجعة محتوى المخططات الهيكلية وأجندة التنمية المحلية المعدة للتجمعات الفلسطينية المستهدفة ○ تصميم وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمخطط الهيكلي الإقليمي والقيام بأعمال المسوحات الميدانية وتخزين المعلومات ○ إعداد مسودة التحليل التشخيصي والقطاعي بما يشمل إمكانيات وتحديات التنمية في المجالات التالية: <ul style="list-style-type: none"> ▪ البنية التحتية – الطرق والمواصلات وشبكات المياه والمجاري ▪ الإقتصاد المحلي ▪ الصحة العامة ▪ التعليم ▪ السياحة، إلخ 	المرحلة الأولى
1.5 شهر	<ul style="list-style-type: none"> ○ تحديد الرؤية التنموية والمكانية (16 سنة) ○ تحديد القضايا والأهداف التنموية وأولويات التنفيذ ○ تطوير مؤشرات قياس وإعتمادها ○ تحديد توجهات النمو المكاني المستقبلية (8 سنوات) ○ وضع سيناريوهات للنمو السكاني المستقبلي للمنطقة المستهدفة بهدف ربط المناطق الحضرية والريفية (وتوزينها بالإستشارة مع أصحاب العلاقة وذوي الإختصاص) 	المرحلة الثانية

	<ul style="list-style-type: none"> ○ إعادة تعريف هرمية ومستوى التدخل المكاني للخدمات الإجتماعية بما يتماشى مع السيناريو المعتمد للنمو السكاني المستقبلي للمنطقة المستهدفة ○ إعطاء خطط تصورية وإرشادات تخطيطية للتعامل مع الأولويات التنموية بما يشمل شبكات الطرق والمواصلات العامة والمناطق العامة والخضراء، إلخ. 	
شهرين	<ul style="list-style-type: none"> ○ إعداد المخطط الهيكلي الإقليمي لمنطقة التخطيط ○ إعداد وتحديث المخططات الهيكلية التفصيلية المحلية للتجمعات السكانية والتي يتم إبرازها كأولوية ضمن المخطط الهيكلي الإقليمي المعد على أن يتم تحديد المنطقة التنظيمية بالتشاور مع التجمعات المحلية ○ إعداد الأحكام التنظيمية ذات العلاقة ○ عرض المخططات المعدة على اللجان الإقليمية (نابلس، طوباس، أريحا) ○ تسليم النسخ المتفق عليها من المخطط الإقليمي والمخططات المحلية للإدارة المدنية الإسرائيلية (في حال قررت وزارة الحكم المحلي ذلك) ○ عقد جلسات نقاش أولية مع الجهات الإسرائيلية 	المرحلة الثالثة
شهر واحد	<ul style="list-style-type: none"> ○ تحديد البرامج والتدخلات التنموية الإقليمية المحلية ○ تحديد وتوصيف التدخلات التنموية الإقليمية والمحلية وعرض التوجهات المكانية المستقبلية وربطها مكانياً ○ وضع خطط للتنفيذ والمتابعة ضمن إطار زمني محدد ○ بناء القدرات الفنية التخطيطية والتنظيمية ○ العمل على رفع الكفاءة الفنية لمتابعة إقرار وتنفيذ المخطط الهيكلي الإقليمي لممثلي الهيئات المحلية وممثلي المؤسسات الشريكة 	المرحلة الرابعة
0.5 شهر	<ul style="list-style-type: none"> ○ إطلاق المخطط الهيكلي الإقليمي المعد ○ إعداد وإقرار خطة ترويج للمخطط الهيكلي التفصيلي المعد ○ التوافق مع الجانب الإسرائيلي على حدود المخطط (الخط الأزرق) 	المرحلة الخامسة
2.5 شهر	<ul style="list-style-type: none"> ○ إعداد المخططات القطاعية (التفصيلية) والتوافق عليها مع جهات الإختصاص التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية والتي تشمل: <ul style="list-style-type: none"> ○ البنية التحتية – الطرق والمواصلات وشبكات المياه والمجاري ○ الإقتصاد المحلي ○ الصحة العامة ○ التعليم ○ السياحة، إلخ 	المرحلة النهائية

6. مسؤوليات وزارة الحكم المحلي

سوف يقدم فريق الموئل الدعم لفريق وزارة الحكم المحلي فيما يلي:

- تقدم المعلومات المتوفرة ذات العلاقة بإعداد المخطط الهيكل الإقليمي، بما يشمل: صورة جوية حديثة عالية الوضوح والدقة ليتم إستخدامها في عملية تحليل القدرة الإستيعابية المكانية للمنطقة المستهدفة وربط التدخلات المقترحة مكانياً، المخططات الهيكلية (التفصيلية) المتوفرة للتجمعات السكانية المستهدفة، الأجنحة التنموية المحلية المعدة للتجمعات السكانية المستهدفة.
- توفير مستشار قانوني لديه الخبرة والإضطلاع على عملية إعداد ومصادقة المخططات الهيكلية.
- الالتزام بالمشاركة في الاجتماعات وورش العمل والمساعدة في حشد أصحاب العلاقة بالعملية التخطيطية.

سوف يلتزم الموئل بناءً على تفويض من الاتحاد الأوروبي بدفع الالتزامات المالية على النحو المحدد في الاتفاق بين الموئل والمنظمات المختارة كشركاء منفذين.

7. مسؤوليات الشريك المنفذ

سوف يعمل الشريك المنفذ على توفير المساعدة الفنية واللوجستية اللازمة لإعداد "المخطط الهيكل الإقليمي" لمنطقة وسط الأغوار. سيقوم الشريك المنفذ بتسهيل إعداد المخطط الهيكل التفصيلي والأجندة التنموية والعمل على تمثيل التجمعات المستهدفة في اللقاءات الفنية ذات العلاقة مع الإدارة المدنية الإسرائيلية وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الفلسطينية وبالأخص وزارة الحكم المحلي (في حال تم الاتفاق على ذلك). هذا ويلتزم الشريك المنفذ بتغطية جميع التكاليف المتعلقة بتنفيذ المسؤوليات الرئيسية التالية، وذلك كما هو موضح في ملحق بدلات الأتعاب (رقم 2). مع التأكيد على أهمية الالتزام بالجدول الزمني والكاثر الفني الذي تم تعيينه لانجاز كافة الأعمال.

سيقوم الشريك المنفذ، بشكل رئيسي، بأداء المهام الرئيسية التالية - انظر الجدول (2) أعلاه للحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية:

- تشكيل فريق تخطيط أساسي من التجمعات السكانية المستهدفة وممثلي المؤسسات ذات العلاقة لمتابعة أعمال التخطيط المختلفة
- الحصول على الصور الجوية اللازمة ومعالجتها فنياً بدقة 10 سم والمتوفرة على منصة "الجيومولج" ولدى الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني. سيتم استخدام الصورة الجوية لتحضير الخرائط الأساسية اللازمة لإعداد المخطط الهيكل. تكون مسؤولية الشريك المنفذ حوسبة كافة المباني والمنشآت وترسيمها وتسليمها على شكل (Shapefiles)، تنزيل خطوط الكنتور الفلسطينية (5 متر) المتوفرة على منصة "الجيومولج" بحيث تعكس الواقع الطبوغرافي، تنزيل أحواض التسوية بما يعكس الواقع، وتنزيل أي إفرافات للأراضي مصدقة حسب الأصول.
- عمل مسح تخطيطية على مستوى المنزل للمناطق المستهدفة والواقعة خارج الحدود التنظيمية بما يشمل الخدمات والمرافق العامة المتوفرة وكما يتم الاتفاق عليه مع الموئل ووزارة الحكم المحلي.
- ربط المعلومات التي يتم تجميعها من المسوحات الميدانية مكانياً بواسطة نظم المعلومات الجغرافية.
- بناء القدرات الفنية التخطيطية والتنظيمية لممثلي الهيئات المحلية والمؤسسات ذات العلاقة المشاركين (من خلال ورشات عمل تخصصية).
- عمل ورشات عمل على مستوى التجمعات السكانية المستهدفة لبلورة رؤية مكانية إستراتيجية موحدة على أن يتم إسقاطها وترجمتها بإستخدامات الأراضي ضمن المخطط الهيكل التفصيلي.
- إعداد تقارير وصفية تفصيلية وخيارات تخطيطية مختلفة على أن يتم مناقشتها ضمن إطار دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان.
- تعديل المخطط الهيكل الإقليمي والتصاميم التفصيلية والأحكام كما يتم الاتفاق عليها مع التجمعات الفلسطينية المستهدفة والتي تهدف إلى تنظيم التطور والتوسع العمراني المستقبلي والحدود المشتركة لهذه التجمعات السكانية، مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الطرق الرئيسية الرابطة بين التجمعات ضمن حدود المخطط الهيكل الإقليمي، تحديد وتعيين

- الاستعمالات التنظيمية والخدمات المشتركة لكافة التجمعات السكنية المستهدفة وبما لا يتعارض مع التوجهات والاستخدامات حسب المخطط الوطني المكاني والسير بإجراءات التعديل ورفع الحماية حيثما يلزم.
- عرض المخطط الهيكلي الإقليمي ومرفقاته على اللجان الإقليمية⁵ لتبنيه.
- تسليم النسخة المتوافق عليه للإدارة المدنية الإسرائيلية ومناقشتها، في حال قررت وزارة الحكم المحلي ذلك.
- تحضير المخططات التفصيلية ذات العلاقة وتسليمها للسلطات الإسرائيلية، في حال قررت وزارة الحكم المحلي ذلك.
- إعداد خطة تنموية مشتركة تبرز الأولويات التنموية ضمن إطار زمني محدد على أن يتم ربطها مكانياً.

8. المخرجات الرئيسية (النتائج والتقارير)

على الشريك المنفذ أن يقدم كل الوثائق المتعلقة بالمخطط الهيكلي، والمخرجات المشروطة بالدفعات (ملحق 2)، كما هو موضح الجدول أدناه:

جدول (3): المخرجات الرئيسية "للمخطط الهيكلي الإقليمي" وتاريخ تسليمها

الرقم	المخرج (تقارير / دراسات / مخططات)	تاريخ التسليم
1	التقرير الأولي ويشمل منهجية وخطة العمل والجدول الزمني التفصيلي والترتيبات اللازمة للمشروع بما يشمل المهام المنوطة بفريق العمل واللجان المجتمعية والقطاعية وأصحاب العلاقة وخطة الحشد والمناصرة المختصة بجهود عملية التخطيط	بعد 0.5 شهر من توقيع الاتفاقية
2	التقرير التشخيصي ويشمل تحليل الوضع القائم وتحليل القطاعات التنموية والإستراتيجية وقاعدة البيانات ومراجعة المخططات الهيكلية المعدة والرؤية التخطيطية لاستكمال التخطيط في المجتمعات الأخرى	بعد 2.5 شهر من توقيع الاتفاقية
3	المخطط الهيكلي الإقليمي التفصيلي (المخطط التنظيمي لاستخدامات الأراضي) ويشمل الرؤية التنموية المكانية وتوجهات النمو المستقبلي وتفاصيل المخطط الهيكلي بما يشمل المخطط التنظيمي لاستخدامات الأراضي والأحكام التنظيمية ودعم التجمعات المحلية للمخطط	بعد 7 شهور من توقيع الاتفاقية
4	التقارير الدورية وتشمل تقارير ورش العمل واللقاءات المجتمعية وتقارير الأنجاز الشهرية	حسب الإنجاز وبفترة زمنية تتخللها لا تتجاوز 1 شهر
5	التقرير النهائي ويشمل سير العمل والنشاطات والمخرجات المختلفة بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات أثناء الإعداد وأي توصيات مقترحة من الشريك المنفذ	بعد 9 شهور من توقيع الاتفاقية

⁵ سيتم عرض المخرجات النهائية للمشروع على اللجان الإقليمية في محافظات طوباس، نابلس، وأريحا من أجل تبنيها. في المقابل، سيتم تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي اللجان الإقليمية الثلاث من أجل المتابعة مع الشريك المنفذ خلال عملية إعداد المخطط الإقليمي.

- جميع وثائق المشروع (تشمل الدراسات والمخططات) ينبغي تسليمها في كنسخ الكترونية (ملفات مفتوحة) ونسختين ورقيتين، وكذلك يجب تسليم جميع البيانات الجغرافية والطبقات المكانية (ملفات مفتوحة) التي استخدمت لتحليل وإنتاج الخرائط (أوتوكاد ، GIS ، "shp ، gdb ، lyr ، mxd" أو غيره). بحيث تكون هذه الخرائط بنفس مواصفات ومحتويات الخرائط الورقية أو الالكترونية المرفقة بالدراسات.
- تكون خرائط الدراسات (التقييمات القطاعية (كالطرق)، امكانيات وتحديات التنمية، ومخطط استخدامات الأراضي) على أوراق بحجم A3 في أوراق مطوية ضمن وثائق الدراسة وليس كما ورد في دليل التخطيط العمراني. أما الوثائق الأخرى المطلوبة والمخرجات تكون حسب المواصفات الفنية الواردة في دليل التخطيط العمراني ونظام "الجيومولج".

9. المؤهلات المطلوب توفرها لدى الشريك المنفذ

1. يجب أن يكون الشريك المنفذ مؤسسة مسجلة لها خبرة تتعلق بسياسات التخطيط المكاني، وحشد المجتمع، والمساواة بين الجنسين، والحكم المحلي. يتم تشجيع الشركاء المنفذين على الدخول في شراكات مع مؤسسات أخرى خاصة أو غير ربحية لديها الخبرة ذات الصلة.
2. يجب أن يوفر الشريك المنفذ فريق متعدد التخصصات من أجل معالجة وإنجاز المهام المطلوبة خلال مرحلة إعداد المخطط. كما يجب أن يمتلك أعضاء الفريق شهادات جامعية وخبرات عملية ومهارات في التخطيط المكاني، التنمية المجتمعية، والسياسات العامة، بالإضافة إلى مهارات الاتصال والتواصل الممتازة، المعرفة والخبرة في حشد وتحفيز التجمعات المحلية على الأنشطة المجتمعية التشاركية، بما في ذلك تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين.
3. يطلب من الشريك المنفذ تشكيل الفريق بحسب الجدول أدناه، بالإضافة إلى إرفاق السير الذاتية لأفراد المقترحين، إلى جانب توقيعهم بالالتزام بالمشاركة في المشروع.

جدول (4): أعضاء الفريق المطلوب لإعداد " المخطط الهيكلي الإقليمي "

المسؤوليات	المؤهلات	مجال التخصص
<ul style="list-style-type: none"> • قيادة فريق العمل وتيسير الاجتماعات وورش العمل الرئيسية • التنسيق مع مختلف الشركاء في المشروع • اثناء تنفيذ النشاطات المختلفة للمشروع • عقد ورشة توجيهية التجمعات السكنية وفريق التخطيط الأساسي يتم فيها عرض أهداف المشروع ومنهجية العمل وأدوار الجهات المختلفة • إعداد التقارير المختلفة • التأكد من جودة المخرجات • تقييم وتحليل كافة القطاعات التنموية والخدمات من خلال رؤية جيوسياسية • المشاركة في مختلف اللقاءات وورش العمل المختلفة • المساهمة في صياغة الإطار التوجيهي للتنمية المكانية وفي إعداد المخطط الهيكلي 	<ul style="list-style-type: none"> • شهادة جامعية في التخطيط المكاني • خبرة عملية 10 سنوات على الأقل في مجال التخطيط المكاني • يفضل من له/لها اضطلاع على المنهجية الواردة في دليل التخطيط العمراني وعلى إضطلاع على دراسة آلية حقوق الإنسان لوزارة الحكم المحلي • قدرة على قيادة وإدارة فريق العمل • مهارات في التواصل والاتصال • خبرة في التحليل وكتابة التقارير 	<p>1. خبير تخطيط مكاني / رئيس الفريق</p>

<ul style="list-style-type: none"> • تمثيل التجمعات المستهدفة في النقاشات مع لجان التنظيم (ال فلسطينية والإسرائيلية) 		
<ul style="list-style-type: none"> • مساعدة رئيس الفريق في كافة الأعمال والمسؤوليات المنوطة به/بها والمذكورة أعلاه وبالتنسيق الكامل مع الممثل ووزارة الحكم المحلي • المشاركة في تقييم وتحليل قطاع الاقتصاد المحلي (صناعة، سياحة، تجارة،...) • تقدير تكاليف تنفيذ التطور المستقبلي حسب الإطار التوجيهي المعتمد 	<ul style="list-style-type: none"> • شهادة جامعية أولى (بكالوريوس) في التخطيط المكاني مع خبرة عملية 5 سنوات • يفضل من له/لها اضطلاع على المنهجية الواردة في دليل التخطيط العمراني وعلى إضطلاع على دراسة آلية حقوق الإنسان لوزارة الحكم المحلي • مهارات في التواصل والاتصال • خبرة في التحليل وكتابة التقارير 	<p>2. مساعد تخطيط</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحليل قطاع المواصلات والبنية التحتية ووضع الإمكانيات والتحديات المتعلقة بالموضوع • المشاركة في ورش العمل والاجتماعات المختلفة سواء لقاءات توجيهية أو نقاش المخرجات مع الشركاء في المشروع • المشاركة في إعداد وتحديث الإطار التوجيهي ومخطط استخدامات الأراضي • المشاركة في وضع الأحكام الخاصة للحفاظ على مقترحات القطاع في منطقة التخطيط • العمل على إعداد شبكة الطرق والبنية التحتية بما يتلائم مع متطلبات منطقة التخطيط 	<ul style="list-style-type: none"> • شهادة جامعية في هندسة الطرق • حوالي 7 سنوات خبرة في مجال تخطيط المواصلات والبنية التحتية • يفضل من له/لها خبرة في إعداد المخططات الهيكلية 	<p>3. خبير المواصلات والبنية التحتية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقييم وتحليل قطاع البيئة والنفايات الصلبة • المشاركة في إعداد وتحديث الإطار التوجيهي ومخطط استخدامات الأراضي • المشاركة في تقييم وتحليل شبكات الكهرباء والاتصالات • المشاركة في ورش العمل والاجتماعات المختلفة سواء لقاءات توجيهية أو لنقاش المخرجات مع الشركاء في المشروع • المساهمة في وضع الأحكام الخاصة للواقع البيئي للمنطقة بما يتلاءم مع الأنظمة والقوانين للمؤسسات جهة الاختصاص 	<ul style="list-style-type: none"> • شهادة جامعية في الهندسة البيئية • خبرة عملية 5 سنوات على الأقل في مجال التخصص • يفضل من له/لها اضطلاع على المنهجية الواردة في دليل التخطيط العمراني المعتمدة من وزارة الحكم المحلي • يفضل من له/لها خبرة في إعداد المخططات الهيكلية 	<p>4. خبير بيئة وزراعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • فحص مخرجات الصور الجوية وتدقيقها من حيث الدقة والوضوح. 	<ul style="list-style-type: none"> • شهادة جامعية في مجال المساحة • خبرة عملية 5 سنوات على الأقل في مجال التخصص 	<p>5. مساح</p>

<ul style="list-style-type: none"> • عمل المسوحات الميدانية اللازمة لضمان تطابق المخططات المقترحة مع ما هو موجود على أرض الواقع (استقطاعات الأراضي، شبكة الطرق،... الخ). • تدقيق كافة المخططات من حيث الشكل والإخراج 	<ul style="list-style-type: none"> • يفضل من له/ لها خبرة سابقة في إعداد المخططات الهيكلية ومخططات استعمالات الأراضي 	
<ul style="list-style-type: none"> • تحضير كافة الخرائط المطلوبة باستخدام GIS أو الاتوكاد • التواصل مع دائرة المساحة في وزارة الحكم المحلي من أجل اعتماد الرسم النهائي للمخرجات 	<ul style="list-style-type: none"> • شهادة دبلوم كحد أدنى، في تخصص رسم الخرائط • خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مجال التخصص 	6. رسام GIS و AutoCAD
<ul style="list-style-type: none"> • جمع المعلومات اللازمة لتطوير الدراسات والمخططات • مساعدة الخبراء والمختصين في إتمام المهمات المطلوبه منهم 	<ul style="list-style-type: none"> • لديه/ لديها خبرة باعداد المسوحات الميدانية • شهادة دبلوم كحد أدنى، يفضل تخصص علم سكان، أو علوم اجتماعية أو اي تخصص ذو علاقة • خبرة لا تقل عن 3 سنوات في العمل الميداني 	7. باحث ميداني

4. يجب على الشريك المنفذ تقديم جدول لأعضاء الفريق الفنيين والمهام والأنشطة المقترحة لكل منهم، مع الأخذ في الاعتبار أن خبرتهم وتخصصهم يتناسبان مع المهام المقترحة لهذا الغرض. حسب الملحق رقم (3) - استمارة الأنشطة والمهام للشريك المنفذ

5. لا يحق للشريك المنفذ استبدال أحد أفراد الفريق المقترح إلا بعد التقدم بطلب رسمي والموافقة الخطية على ذلك من قبل الموئل، وبحيث يتم استبداله بشخص بنفس الكفاءة والخبرة أو أكثر. مع مراعاة أن يقوم الشريك المنفذ بإرسال كتاب خطي موقع من الشخص الذي يراد استبداله بموافقه على ذلك وبيان السبب.

10. الملاحق

ملحق رقم (1): التقييم الفني والمالي

ملحق رقم (2): بدلات الأتعاب

ملحق رقم (3): نموذج الأنشطة والمهام لفريق الشريك المنفذ

ملحق رقم (4): نموذج العرض المالي

ملحق رقم (1): التقييم الفني والمالي يجب على المؤسسات المعنية تسليم العروض الفنية والمالية بشكل منفصل بشكل إلكتروني.

يجب أن تشمل وثيقة المشروع والجدول التنفيذي؛ التحليل التفصيلي للمشروع الذي سيتم تنفيذه ومنهجية العمل، مع الإشارة أن المؤسسات التي تعين النساء للفريق المطلوب لتنفيذ لعمل ستحصل على نقاط أعلى

يتكون التقييم الفني والمالي من أربع مراحل:

المرحلة الأولى: تقييم المعايير التقنية الإلزامية للأقسام الثلاثة بمعياري يحقق/ لا يحقق. ستنتقل فقط المؤسسات الحاصلة على درجة "يحق" في جميع المعايير الإلزامية إلى المرحلة التالية وعندئذ سيتم التقييم وفقاً لمعايير مقياس النقاط المرحلة الثانية: تقييم الأقسام التقنية الثلاثة مقابل معايير مقياس النقاط. فقط المؤسسات الحاصلة على 1000/500 نقطة أو أكثر والناجحة بجميع الأقسام ستنتقل إلى المرحلة التالية من التقييم المالي المرحلة الثالثة: تقييم المعايير المالية الإلزامية بمعياري يحقق/ لا يحقق. ستنتقل فقط المؤسسات الحاصلة على درجة "يحق" في جميع المعايير الإلزامية إلى المرحلة التالية وعندئذ سيتم تقييم العرض المالي المرحلة الرابعة: تقييم العرض المالي مقارنةً بأقل عرض مؤهل تم تلقيه

يشمل التقييم الفني ثلاث أقسام وهي:

القسم الأول: خبرة شركاء المؤسسات المعنية في مجال تنفيذ أعمال تسوية أراضي بطريقة تشاركية
القسم الثاني: موثمة خطة ومنهجية وآلية العمل المقدمة للشروط المرجعية للمشروع
القسم الثالث: مؤهلات وخبرات وكفاءة الكادر المقترح من قبل المؤسسات المعنية للقيام بانجاز المطلوب بعد الانتهاء من التقييم الفني سيتم إجراء التقييم المالي وفق الآتي:

- سيتم احتساب 65 بالمئة على التقديم الفني و35 بالمئة على العرض المالي
- سيتم فتح العروض المالية المقدمة من المؤسسات التي بلغت مجموع نقاط تقييمها الفني: **1000 / 500 نقطة أو أكثر**، والناجحة بجميع الأقسام، أما المؤسسات التي كانت مجموع نقاط تقييمها الفني أقل من 500 نقطة أو غير ناجحة بأحد الأقسام، فسوف يتم استبعادها وستعاد إليهم العروض المالية مغلقة.
- سيتم احتساب نقاط التقييم المالي لكل متقدم تم فتح عرضه المالي وفقاً للصيغة التالية:
نقاط التقييم المالي للمؤسسة المعنية = أكبر عدد ممكن من النقاط ÷ السعر المقدم من المؤسسة المعنية * أقل الأسعار
- سيتم جمع نقاط التقييم الفني والتقييم المالي لكل المؤسسات المعنية التي لم تستبعد، ثم سيتم توقيع العقد مع المؤسسة المعنية صاحبة أعلى مجموع لنقاط التقييم الفني والمالي وبحسب ما يرتئيه الموثل.

ملحق رقم (2): بدلات الأتعاب

تدفع بدلات الأتعاب للشريك المنفذ وفقاً لما يلي:

- الدفعة الأولى: 25 بالمئة من قيمة العقد بعد توقيع الاتفاقية وتقديم خطة العمل وهيكلية إدارة المشروع وتسليم التقرير الأولي والموافقة عليها من قبل الموثل ووزارة الحكم المحلي.
- الدفعة الثانية: 30 بالمئة من قيمة العقد بعد تسليم التقرير التشخيصي- والموافقة عليه من قبل الموثل ووزارة الحكم المحلي.
- الدفعة الثالثة: 30 بالمئة من قيمة العقد بعد تسليم المخطط الهيكلي وتسليم التقرير النهائي وتسليم جميع المخرجات (الوثائق والتقارير) بعدد النسخ والمواصفات المطلوبة وذلك بعد الموافقة عليها من قبل الموثل ووزارة الحكم المحلي، وتسليم المخطط الهيكلي والدراسات ذات العلاقة للإدارة المدنية الإسرائيلية (في حال قررت التجمعات المحلية ووزارة الحكم المحلي ذلك).
- الدفعة الرابعة والأخيرة: 15 بالمئة من قيمة العقد بعد تمثيل التجمعات المحلية في جلسات النقاش مع السلطات الإسرائيلية، وذلك في حالة التقدم في عملية النقاش والاتفاق على الخط الأزرق (حدود منطقة التخطيط) وبما لا يزيد عن 9 شهور بعد تسليم المخطط للجانب الإسرائيلي.

يجب على الشريك المنفذ تسليم جميع المخرجات على النحو المبين في القسم 8 وكما سيتم الاتفاق عليه في خطة العمل المدرجة في التقرير الأولي

الملحق رقم (3): نموذج الأنشطة والمهام لفريق الشريك المنفذ

معلومات عامة:

التخصص	الاسم	
النوع الاجتماعي	ذوي الإعاقة	ذكر <input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/>
	نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	

المؤهل العلمي:

الدرجة العلمية	الجهة الأكاديمية	المجال	سنة التخرج
دكتوراة			
ماجستير			
بكالوريوس			
دبلوم			

اللغات:

اللغة	المؤهل

الخبرات المحلية ذات الصلة (من الأقدم للأحدث):

المجموع الكلي لسنوات الخبرة المحلية		
1	المشروع	
	السنة	
	الموقع	
	الجهة الممولة	
	الوظيفة	
2	المشروع	
	السنة	
	الموقع	
	الجهة الممولة	
	الوظيفة	
3	المشروع	
	السنة	
	الموقع	
	الجهة الممولة	
	الوظيفة	

الخبرات الدولية ذات الصلة (من الأقدم للأحدث):

المجموع الكلي لسنوات الخبرة الدولية	
1	المشروع
	السنة
	الموقع
	الجهة الممولة
	الوظيفة
2	المشروع
	السنة
	الموقع
	الجهة الممولة
	الوظيفة
3	المشروع
	السنة
	الموقع
	الجهة الممولة
	الوظيفة

ملحقات أخرى (يتم اضافتها في حال الضرورة):

الملحق رقم (4): نموذج العرض المالي

الرقم	النفقات	الوحدة	عدد الوحدات	سعر الوحدة (دولار أمريكي)	التكاليف (بالدولار الأمريكي)
1	الموارد البشرية				
1.1	الطاقم الإداري				
1.1.1		شهرياً			
1.1.2		شهرياً			
1.1.3		شهرياً			
1.2	الطاقم الفني				
1.2.1		شهرياً			
1.2.2		شهرياً			
1.2.3		شهرياً			
	المجموع الفرعي للموارد البشرية				
2	المكتب والمعدات				
2.1		شهرياً			
2.2		شهرياً			
2.3		شهرياً			
	المجموع الفرعي للمكاتب والمعدات				
3	النفقات الأخرى والخدمات				
3.1		سعر موحد			
	المجموع الفرعي للنفقات الأخرى				
4	التدريب/التوعية/حشد ومناصرة				
4.1					
	المجموع الفرعي للتدريب والتوعية				
	المجموع الكلي				

نهاية نطاق العمل